شرودر يدعو لطرح عرض نووي جديد

سولانا لا يرى سببا لتغيير سياسة أوروبا تجاه ايران

■ برلين/ وكالات/..

دعا المستشار الالماني جيرهارد شرودر الى مواصلة المفاوضات مع ايران في الملف النووي بعد فوز المحافظ المتشدد محمود احمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الايرانية.

ورأى شرودر الذي كان يتحدث الى الصحافيين في الطائرة التي أقلته من برلين الي واشنطن حيث التقى أمس الاثنين الرئيس جورج بوش ان على الاوروبيين ان يبينوا بوضوح انهم لا يرفضون حق ايران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع المطالبة بضمانات ملموسة في ألا تسعى طهران الى حيازة سلاح نووي.

وتابع شرودر للصحفيين: من الافضل للأوروبيين أن يطرحوا عرضا على المائدة لتحريك الأوضاع قدما.

وتتفاوض الدول الاوروبية الثلاث الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا والمانيامع ايران باسم الاتحاد الاوروبي الذي يضم ٢٥ دولة لوقف برنامجها النووي الذي تشتبه أوروبا والولايات المتحدة في انه واجهة لامتلاك اسلحة نووية.

وحول مسالة العقوبات المحتملة التي قد تفرض على ايران في نهاية المطاف رأى المستشار الألماني انه يجب التنبه الى ألا تلحق بنا نحن أضراراً أكثر مما تلحق بايران في اشارة الى اسعار النفط.

و كان الاتحاد الاوروبي قد عرض على ايران حوافز للتخلي عن جزء من برنامجها النووي الذي يمكن أن يستخدم في تطوير الاسلحة.

وأوضح شرودر انه يحترم نتائج الاقتراع في ايران. مشيرا الى أن أي مخالفات يجري الحديث عنها في الانتخابات الايرانية يجب ان يبت بشأنها في ايران نفسها.

وكان الايرانيون اختاروا في الدورة الثانية الجمعة الماضي محمود احمدي نجاد الذي شدد في حملته الانتخابية على احترام القيم الاسلامية رئيسا للبلاد خلفا للرئيس الاصلاحي محمد خاتمي.

لكن احمدي نجاد شدد في اول مؤتمر صحافي عقده الاحد على طابع الاعتدال الذي سيلتزم به داعيا الى استمرار المفاوضات مع اوروبا في الشأن النووي.

من جهته أكد الممثل الاعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا أمس الاثنين انه لا يرى أي سبب يدعو الاوروبيين الى تغيير سياستهم حيال ايران بعد انتخاب الرئيس الجديد محمود احمدي نجاد.

واوضح ان الاتحاد الاوروبي ما زال يعتزم ان يعرض على ايران نهاية يوليو مجموعة من المقترحات لتحريك الحوار بين الجانبين حول الملف النووي ومواضيع أخرى.

وصرح سولانا للصحافيين في بروكسل ليس لدينا أي سبب للتغيير في هذه المرحلة.

واضاف في الوقت الراهن انني في وضع ترقب. أريد أن أنتظر وأرى تحركات الرئيس الايراني الجديد.

وفي سياق متصل أعلن التلفزيون الوطني الايراني أمس الاثنين ان مفتشين اثنين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية موجودان حاليا في ايران في اطار مراقبة النشاطات النووية في الجمهورية الاسلامية. ولم يشر التلفزيون الى المواقع التي سيتفقدها المفتشان مكتفيا بالقول ان وصولهما وعمليات التفتيش التي سيقومان بها تندرج في اطار العمليات التقليدية في المواقع المقررة. وكان مفتشون من الوكالة الدولية زاروا في ٨ و٩ يونيو مركزا تحت الارض لتخصيب اليورانيوم في ناتنز وسط وذلك وسط التجاذبات القائمة بين ايران والغربيين.

واوضح ان الاتحاد الاوروبي ما زال يعتزم ان يعرض على ايران نهاية يوليو مجموعة من المقترحات لتحريك الحوار بين الجانبين حول الملف النووي ومواضيع أخرى.

وصرح سولانا للصحافيين في بروكسل ليس لدينا أي سبب للتغيير في هذه المرحلة.

واضاف في الوقت الراهن انني في وضع ترقب. أريد أن أنتظر وأرى تحركات الرئيس الايراني الجديد.

وفي سياق متصل أعلن التلفزيون الوطني الايراني أمس الاثنين ان مفتشين اثنين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية موجودان حاليا في ايران في اطار مراقبة النشاطات النووية في الجمهورية الاسلامية. ولم يشر التلفزيون الى المواقع التي سيتفقدها المفتشان مكتفيا بالقول ان وصولهما وعمليات التفتيش التي سيقومان بها تندرج في اطار العمليات التقليدية في المواقع المقررة. وكان مفتشون من الوكالة الدولية زاروا في ٨ و٩ يونيو مركزا تحت الارض لتخصيب اليورانيوم في ناتنز وسط وذلك وسط التجاذبات القائمة بين ايران والغربيين.

وتحتفظ ايران في ناتنز بأجهزة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم موضع الجدل مع الاتحاد الاوروبي. وفي الوقت الذي تعرب أوروبا عن القلق من احتمال استخدام اليورانيوم المخصب لغايات عسكرية تؤكد طهران على الجانب المدني المحض لهذه العملية. يشار الى ان النشاطات في مركز ناتنز متوقفة منذ نهاية ٢٠٠٣م. وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمود البرادعي اعلن عقب اعادة انتخابه في موقعه ان ايران احترمت ما التزمت به بشأن تجميد عمليات التخصيب لكنها قدمت وثائق ومعلومات غير كافية بشأن أجهزة الطرد المركزي هذه.

فيما يواجه بلير الذي تتسلم بلاده رئاسة الاتحاد هذا الاسبوع تحديات كثيرة:

المرشح للداخلية الفرنسية يدعو لتعليق عملية (توسيع) الاتحاد الأوروبي

■ باريس/ بروكسل/ اف ب/د ب ا/

يتسلم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير هذا الاسبوع الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي لمدة ستة اشهر أملاً في الافادة من الأزمة غير المسبوقة التي غرقت فيها الدول الخمس والعشرون لدفع خطة طموحة للإصلاحات.

لكن المهمة تبدو صعبة أمام توني بلير فالتحديات التي سيواجهها ستكون كثيرة من أجل إعادة الحركة إلى عجلة المنظومة الاوروبية إثر المازق الناجم عن الرفض المزدوج لمشروع الدستور الاوروبي في فرنسا وهولندا وفشل المفاوضات حول الميزانية المقبلة للاتحاد الاوروبي.

فبعد مرور نصف قرن على وجوده دخل مشروع البناء الاوروبي مرحلة مصيرية تثير جدالات ومناقشات تتميز بحدتها ويقف حيالها أكثر المراقبين تجربة في حيرة.

ورأى جون بالمر- المسؤول في مركز الدراسات السياسية الاوروبية في بروكسل- لا يمكن تجاهل المرارة إثر فشل قمة بروكسل في ١٧ يونيو الماضي.

فخلال يومين من المفاوضات غلبت عليها المصلحة الوطنية على الطموح الاوروبي وضع قادة دول وحكومات الاتحاد الاوروبي مشروع الدستور المفترض أن يسمح لأوروبا موسعة بالعمل بدون معوقات في مرحلة سبات.

كذلك فشل القادة الاوروبيون في اعتماد ميزانية الاتحاد للفترة ٢٠٠٧م خصوصا بسبب رفضل بلير التخفيف من الخفض الذي تحظى به المملكة المتحدة.

لكن المحللين يلفتون إلى أن المازق بشأن الموازنة سيعاد طرحه على بساط البحث.

واشاروا إلى أن التوصل سريعا إلى اتفاق في المفاوضات كان ليشكل حدثا غير مسبوق.

وتجد الأزمة منبعها في الدرجة الأولى في الفشل المزدوج في الاستفتاءين على الدستور لا سيما في ما كشفاه من وجود تشكيك واسع في اوروبا وشرخ كبير بين قادة الدول الاوروبية وشعوبها.

فرفض مشروع الدستور من قبل بلدين مؤسسين للاتحاد الاوروبي فتح الطريق أمام جملة من الأسئلة حول جوهر المشروع الاوروبي تتناول خصوصا توسيع الاتحاد ليشمل تركيا أو جمهوريات يوغوسلافية سابقة ودور الاتحاد في العالم والعملة الموحدة.

وفي هذا الظرف ارتأى توني بلير أن يطرح نفسه في موقع الاوروبي المتحمس الراغب في اخراج الاتحاد الاوروبي من الأزمة ووضعه على سكة التغيير والاصلاح الاقتصادي لدى عرضه الخميس في بروكسل أولويات الرئاسة البريطانية المقبلة للاتحاد ابتداء من الأول من يوليو المقبل.

وفي بروكسل قال بلير- الذي يعتبر مهندسا لاقتصاد سوق أقل قيوداً من النماذج القائمة في القارة القديمة- ثمة فرصة وسط كل أزمة، ثمة فرصة لاوروبا حاليا إذا كانت لنا الشجاعة الكافية لانتهازها، مؤكدا أن التغيير وحده سيسمح لاوروبا باستعادة قوتها وأهميتها ومثلها العليا وبالتالي دعم شعوبها لها.

وحذر من فشل استراتيجي واسع النطاق في حال لم يتمكن الاتحاد الاوروبي من مواجهة بروز القوى الاقتصادية العملاقة الناشئة مثل الصين والهند.

وأكد مجددا دعمه لمواصلة توسيع الاتحاد الاوروبي.

لكن لا توجد مؤشرات ملحوظة تدل على أن دولا مثل المانيا أو فرنسا مستعدة لدعم خطواته في هاتين المسالتين.

ورأى تشارلز غرانت- من مركز الدراسات للاصلاح الاوروبي الذي يوجد مقره في لندن- أن نتيجة الاستفتاء الفرنسي يجعل تنفيذ اصلاحات اقتصادية وتوسيع الاتحاد في غاية الصعوبة.

واضاف أن الكثيرين سيعتبرون الـ«لا» بمثابة تصويت على التحرير الاقتصادي وضد انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الاوروبي.

إلى ذلك قال وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي المرشح شبه الأكيد لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٧م أمس الاثنين إن الاتحاد الاوروبي ينبغي أن يوقف عملية التوسيع. وقال ساركوزي لرئيس الوزراء دومينيك دو فيليبان:يجب تعليق عملية التوسيع على الأقل حتى يتم تحديث مؤسسات الاتحاد الاوروبي، يجب أن تكون هناك حدود في اوروبا.

والتقى ساركوزي ووزير الخارجية فيليب دوست بلازي ووزيرة الشئون الأوروبية كاثرين كولونا بفيليبان لبحث عواقب الرفض الفرنسي للدستور الاوروبي الجديد في الاستفتاء الذي أجري في ٢٩ مايو الماضي.

وقال ساركوزي- الذي بدأ بالفعل تنظيم حملة لخوض انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٧م- إن تعليق التوسيع لا ينبغي أن ينطبق على بلغاريا أو رومانيا بعد أن صارت عملية انضمامهما إلى الاتحاد الاوروبي في مراحل متقدمة بحيث لا يمكننا ايقافها.

ولكن ساركوزي أشار إلى أن توقف عملية التوسيع سينطبق على كل المرشحين الآخرين مثل تركيا وكرواتيا رغم أنه لم يحدد اسم أي دولة .

وقال: ليست كل الدول مستعدة للانضمام لاوروبا.

روسيا تنسحب من اتفاق حدودي مع استونيا

■.. موسكو (رويترز)

أبلغت موسكو استونيا امس الاثنين بانسحابها من معاهدة حدودية لأنها غير راضية عن الأسلوب الذي صادق به البرلمان الاستوني على الاتفاق كما ذكرت وكالات انباء روسية عن وزارة الخارجية.

ويعكس التطور الأخير في النزاع الحدودي الذي يعود إلى سنوات علاقات روسيا المتدهورة مع دول البلطيق وقد يؤثر على التقارب الاوسع نطاقا بين موسكو والاتحاد الأوروبي الموسع الذي تنتمي إليه الآن استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

ونقلت وكالة ايتار تاس للانباء عن متحدث باسم وزارة الخارجية الروسية قوله إن موسكو أبلغت استونيا أنها اتخذت خطوات "لإسقاط الالتزامات الدولية" التي تعهدت بها في المعاهدة الموقعة في ١٨ مايو . وأرجع المتحدث سبب القرار الروسي إلى أن برلمان استونيا أثناء التصديق على المعاهدة في ٢٠ يونيو أضاف "فقرات غير مقبولة".

ونقلت ايتار تاس عن المتحدث قوله ان "هذا يعني أن قضية ترسيم الحدود بشكل دولي وقانوني ستظل مفتوحة وتحتاج إلى مفاوضات جديدة". وغضبت موسكو من الفقرات التي أضيفت إلى مذكرة تصديق استونيا على المعاهدة والتي تضمنت إشارة غير مباشرة لما أسمته الاحتلال السوفيتي.

وخلال اجتماع قمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي في ١٠ مايو وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مزاعم حدودية تطالب بها لاتفيا بأنها "محض هراء" لكنه نفى وجود خلاف حدودي بين بلاده واستونيا.

ورغم التوقيع على هذه المعاهدة إلا أن البرلمان الروسي (الدوما) لم يصدق عليها.

طوكيو تعتذر لبكين بشأن حادثة تسرب غاز سام

■ طوكيو/وكالات الانباء

اعتذرت اليابان للصين عن حادث اصيب فيه ثلاثة صينيين بغاز سام تسرب من اسلحة كيماوية خلفها الجيش الياباني وراءه بعد الحرب العالمية الثانية.

وأرسلت اليابان مسؤولين حكوميين وخبراء الى مدينة جوانجو الواقعة في جنوب الصين للتاكد مما اذا كان الحادث قد نجم عن اسلحة كيماوية خلفها جيشها.

وقال متحدث باسم الخارجية اليابانية في بيان نشر في ساعة متاخرة الليلة الماضية "حكومتنا تأسف حقيقة للحادث الذي وقع وتعرب عن تعاطفها الصادق مع المصابين".

واضاف ان اليابان ستبذل اقصى جهدها كي تزيل كل الاسلحة الكيماوية التي تركتها القوات اليابانية في الصين.

واردف قائلاً: ان الصين ابلغت اليابان ان ثلاثة صينيين نقلوا الى المستشفى بعد استنشاقهم غازا ساما من قذائف متروكة اثناء ازالتهم رمالا على ضفة نهر في جوانجو الاسبوع الماضي.

وشكت الصين من بطء اليابان في ازالة نحو مليوني قطعة سلاح كيماوي دفنتها أو تركتها القوات اليابانية عند انسحابها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م، وتقول الصين ان مثل هذه الاسلحة ألحقت اضرارا بنحو ألفي صيني.

واليابان ملزمة بإزالة الاسلحة الكيماوية التي تركت في الصين بحلول ٢٠٠٧ وذلك بموجب اتفاقية دولية هي اتفاقية الاسلحة الكيماوية، وقدرت دراسات يابانية عدد مثل هذه القذائف بنحو «٧٠٠» ألف قذيفة.

وفي الاطار ذاته اشاد امبراطور اليابان اكيهيتو بكل الذين قتلوا خلال الحرب بغض النظر عن المعسكر الذي ينتمون اليه.

وذلك لدى زيارته أمس الاثنين جزيرة سايبان التي كانت مسرحا لمعركة ضارية دارت بين الجيش الياباني والقوات الامريكية عام ١٩٤٤م.

ووصل الامبراطور اكيهيتو وزوجته الامبراطورة ميشيكو بعد الظهر الى جزيرة سايبان في شمال المحيط الهادي التابعة للولايات المتحدة في زيارة تستغرق يومين في اطار الذكرى الستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقال امبراطور اليابان في بيان نشر قبل مغادرته: سنلبس مجددا ثياب الحداد وسنشيد بكل الذين سقطوا في الحرب.

واضاف البيان: سنتذكر الدرب الصعب الذي سلكته الأسر التي لبست الحداد وسنصلي من أجل السلام في العالم.

وخلال صيف ١٩٤٤م ألحق الجيش الامريكي هزيمة باليابان في سايبان ووضع بذلك حدا لاحتلال ياباني استمر ٣٠ عاما وأمنت للمقاتلات الامريكية قاعدة لقصف طوكيو.

وكانت المعركة اوقعت اكثر من ٦٠ ألف قتيل معظمهم من اليابانيين لتجنب العار بسبب الهزيمة امام الجيش الامريكي.

واضاف البيان: ان قلوبنا حزينة عندما نفكر بهؤلاء الاشخاص الذين قاتلوا في مكان لم تكن متوفرة فيه المواد الغذائية والمياه والعلاج الطبي للجرحى.

وتابع البيان في الوقت نفسه: علينا ان لا ننسى بأن ٣٥٠٠ جندي امريكي قتلوا في هذه المعركة وبأن اكثر من ٩٠٠ من سكان الجزيرة بينهم اطفال عزل وقعوا ضحايا هذه المعارك.

ويرى مؤرخون عسكريون امريكيون ان أكثر من خمسة آلاف جندي امريكي قتلوا في سايبان كما قتل (٤٣) ألف عسكري ياباني و(١٢) ألف مدني ياباني و(٩٠٠) من السكان الاصليين.

الأمم المتحدة في عامها الستين: فرصة أخرى لسان فرانسيسكو

بقلم / شاشي ثارور *

□ في الـ ٢٦ من يوليو قبل (٦٠) عاماً، وفي أعقاب أكثر الحروب دماراً في تاريخ البشرية، التقت مجموعة من زعماء العالم في سان فرانسيسكو للتوقيع على الوثيقة التي يرجون منها أن تجعل النصف الثاني من القرن العشرين بالغ الاختلاف عن النصف الأول.

تلك الوثيقة هي ميثاق الأمم المتحدة، وقد ولدت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م لإدراك هؤلاء القادة بعيدي النظر أن العالم لا يمكن أن يستمر ببساطة على نفس منوال النصف الأول من القرن العشرين، الذي شهد حربين عالميتين والعديد من الحروب الأهلية وعمليات الإبادة الجماعية وعمليات الطرق الجماعية للسكان وأهوال الهولوكوست وهيروشيما، لذلك صاغوا قواعد لضبط السلوك الدولي، وأقاموا المؤسسات التي يمكن للبلدان التعاون من خلالها لأجل الصالح العام، وكانت الأمم المتحدة في مقدمة تلك المؤسسات.

واليوم، وبعد (٦٠) عاماً، نشعر جميعاً بأننا في وضع أفضل عمًّا كنا عليه عام ١٩٤٥م، لكن الانتقادات كثيرة، وكانت انقسامات مجلس الأمن الدولي حول العراق عام ٢٠٠٣م نقطة تحول بالنسبة لمكانة الأمم المتحدة في العالم، وقد أظهر استطلاع للرأي في (٢٠) بلداً من بلدان الشرق الأوسط في ذلك العام، أن الأمم المتحدة عانت قدراً كبيراً من الأضرار الجانبية حول العراق من كلا الطرفين، وقد انخفضت مصداقية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة لأنها لم تساند الإدارة الأمريكية في مسألة الحرب، كما أنها انخفضت في الـ (١٩) بلداً الأخرى، لأنها لم تستطع منع الحرب، ومنذ ذلك الحين والأمم المتحدة تعاني من وطأة الهجوم على معالجتها لبرنامج النفط مقابل الغذاء واتهامات قوات حفظ السلام بالاعتداءات الجنسية، وهجمات من قبل الكونجرس الأمريكي بما في ذلك التهديدات بالامتناع عن سداد حصة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة.

وكما أبلغ الأمين العام كوفي عنان زعماء العالم بأننا نقف على مفترق طرق، إحدى تلك الطرق – الموسومة بالمصالح التجارية كالعادة – تؤدي إلى كارثة محتملة للبشرية جمعاء، والخيار الآخر هو مراجعة كافة جوانب بنيان المنظومة الدولية التي تم بناؤها منذ عام ١٩٤٥م، وتجديدها لبناء بيت فعال للحكم العالمي في القرن الحادي والعشرين، وقد أدت الانقسامات حول العراق إلى ارتياح حاد حول كثير من الأسئلة الجوهرية، التي أزعجت عالمنا المعاصر منذ نهاية الحرب الباردة، أسئلة حول الحرب الوقائية، حول كارثة الإرهاب، وحول أسلحة الدمار الشامل، وحول التدخل عندما تمارس البلدان ظلماً على مواطنيها، وأيضاً الإرهاب الدائم للتخلف المصاحب للفقر والجفاف والمجاعة وفيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز» في أفريقيا جنوب الصحراء، الذي يهدد بحصد المزيد من الأرواح أكثر مما حدث في العراق.

وفي الحادي والعشرين من مارس هذا العام – الذي يعد ملائماً بدرجة كافية، باعتباره أول أيام فصل الربيع – قدم الأمين العام كوفي عنان مقترحاته حول كيفية تغيير الأمم المتحدة لتواجه التحديات الجديدة، في تقرير بعنوان «في ظل حرية أكبر»، وهذا العنون مأخوذ من مقدمة ميثاق الأمم المتحدة التي تتحدث عن سعي الأمم المتحدة إلى «دعم التقدم الاجتماعي ومستويات حياة أفضل في ظل حرية أكبر»، وقد أظهر مؤسسو الأمم المتحدة بهذه العبارة البليغة، إدراكهم لإمكانية حدوث التنمية فقط في ظل ظروف من الحرية، وأن الشعوب تستفيد فحسب من الحرية السياسية عندما يتوفر لها على الأقل مستوى معيشي لائق.

وتتناول مقترحات الأمين العام كافة التحديات الرئيسية : الحاجة إلى صفقة جديدة حول التنمية، وخفض الديون، وتوفير فرص تجارية عادلة للبلدان الفقيرة، وإعادة التأكيد على مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية الضعفاء عندما لا ترغب أو لا تستطيع بلدانهم القيام بذلك، والتأكيد على الحاجة إلى الاتفاق على معاهدة قانونية شاملة حول الإرهاب، وإنهاء المناظرات السياسية حول تعريفه، والدعوة إلى إصلاح مؤسساتي واسع النطاق لإنشاء آليات للأمم المتحدة تحظى بمزيد من الثقة بالنسبة لحقوق الإنسان وتعمل على نقل مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة إلى القرن الحادي والعشرين.

لكن الأمين العام يمكنه فقط التقدم بتوصيات، ومثلما كان الحال في سان فرانسيسكو منذ (٦٠) عاماً، فالأمر يرجع إلى حكومات العالم لاتخاذ القرارات التي يمكنها تغيير المنظمة، وكما قال الرئيس هاري ترومان في اجتماع الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م : «لقد أوجدتم أداة عظيمة للسلام والأمن والتقدم الإنساني في العالم، وإذا ما فشلنا في الاستفادة منها نكون قد خنّا كل أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل أن نلتقي هنا في حرية وأمان لإنشائها – أي المنظمة – وإذا ما سعينا إلى استغلالها بأنانية لصالح أي من البلدان أو أية مجموعة صغيرة من البلدان، فإننا بالمثل نكون مذنبين بارتكاب تلك الخيانة».

وقد جنينا كلنا جميعاً، ولـ (٦٠) عاماً مضت، مكاسب هذا الاجتماع الخاص في سان فرانسيسكو، وأدى وجود الأمم المتحدة إلى خلق إطار عمل أمكن من خلاله إحراز التقدم الإنساني أثناء الحرب الباردة وما بعدها.

إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة – على سبيل المثال – منعت الصراعات المحلية من إشعال مواجهة بين القوى العظمى، ومن ثم ساعدت في ضمان عدم تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة، وقد أدى ما يزيد على (١٧٠) تسوية سلمية، بمساعدة الأمم المتحدة، إلى إنهاء الصراعات الإقليمية، وفي الحقيقة، وبمساعدة الأمم المتحدة، فإن عدد الحروب الأهلية التي توقفت من خلال الوساطة منذ ميلاد الأمم المتحدة، يفوق بكثير عددها في القرنين السابقين معاً، وقد أدى ما يزيد على (٣٠٠) معاهدة دولية، تم التفاوض عليها في الأمم المتحدة، إلى الحد من احتمالات الصراع بين الدول المستقلة، وقد ساعد الخبراء الانتخابيين للأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية أو استدامتها للشعوب في أرجاء العالم، وأحدثها في العراق وفلسطين وبروندي، والقائمة مستمرة.

منذ (٦٠) عاماً مضت كان جسر البوابة الذهبية عمره ثمانية أعوام فقط، وقد تغيرت أشياء كثيرة منذ ذلك الحين، وفي قمة العام ٢٠٠٥م، التي ستعقد في سبتمبر القادم بنيويورك ، سيلتقي قادة العالم لمناقشة مقترحات الأمين العام، وستتاح لهم الفرصة مرة أخرى لصناعة التاريخ. دعونا نأمل أن يكون لديهم جسارة الرؤية والحكمة والشجاعة ليثبتوا جدارتهم بما أنجزه أسلافهم في سان فرانسيسكو منذ (٦٠) عاماً مضت.

* مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للاتصالات والمعلومات العامة